دور أقسام الشؤون العلمية بالجامعات العراقية في صناعة القرار الإداري العلمي

The Role of Scientific Affairs Departments in Iraqi Universities in Scientific administrative Decision Making

م.م. ضياء عباس علي

نبذة عن الباحث :
جامعة كركوك.

الكلمات الافتتاحية :
اقسام الشؤون العلمية، الجامعات العراقية، صناعة القرار الاداري.
The Role of Scientific Affairs Departments , Iraqi Universities , Scientific administrative Decision Making

Abstract

The decision of the administrative science is the disclosure of an administrative and scientific aspect and under its individual ceiling and according its authority bestowed the laws, regulations and instructions to arrange legal effects by in scientific fields in order to achieve the public interest, and soared to scientific affairs departments in Iraqi universities contribute dramatically its creation, To achieve that it depends on many ways such as decision malting deprival based on the committees, although the method was time consuming, but it leads to the result of making successful decisions that do not result in problems when applier practice ally. As well as through scientific conferences and symposiums, which is one of the most important and most successful means to participate in decision-making because it is characterized by democracy and give way to the freedom of the debate and that the decision issued by a group of individuals or based on the opinions and proposals of several decisions to be successful in most cases.

Hence, we decided to examine the role of the Scientific Affairs departments in Iraqi universities in the malting of administrative –scientific decision to highlight the significant role played by these sections in this area. In addition to its role in the development and presentation of the scientific activities of the university and show the proper scientific and cultural status.

تاريخ استلام البحث :
٢٠١٩/٠٣/٢١
تاريخ قبول النشر :
٢٠١٩/٠٥/٠٦

المنارة للاستشارات
www.mar

* م.م. ضياء عباس علي

الملخص:

تساهم أقسام الشؤون العلمية في الجامعات العراقية وبشكل كبير في صناعة القرار الإداري العلمي في المجالات العلمية بهدف تحقيق المصلحة العامة والأهداف التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها ، وهي تعتمد في ذلك على وسائل عديدة كاتخاذ القرار بالاعتماد على اللجان وإن كانت هذه الوسيلة تستغرق وقتاً طويلاً إلا أنها تؤدي بالنتيجة إلى اتخاذ قرارات ناجحة لا تنجم عنها مشاكل عند التطبيق العملي وكذلك عن طريق المؤتمرات والندوات العلمية والتي تعتبر من أهم وأنجح الوسائل للمشاركة في صناعة القرارات لأنها تتميز بالديمقراطية وتفسح المجال لحرية المناقشة، وأن القرار الذي يصدر من مجموعة من الأفراد أو بناءاً على أراء وطروحات عديدة تكون قرارات ناجحة في أغلب الأحيان.

ومن هنا ارتأينا أن ندرس دور أقسام الشؤون العلمية بالجامعات العراقية في صناعة القرار الإداري العلمي لتسليط الضوء على الدور الكبير الذي تمارسه هذه الأقسام في هذا المجال بالإضافة إلى دورها في تنمية وإبراز الأنشطة العلمية وإظهار الجامعة بالمظهر اللائـــق كصرح علمـــي وثقافـــي.

المقدمة :

تدور أغلب الأنشطة الإدارية حول موضوع اتخاذ القرار فالنجاح الذي يحققه أي مؤسسة يتوقف بشكل كبير على مدى الكفاءة والقدرة على اتخاذ القرارات الناجحة والصحيحة وعلى أساس أن اتخاذ القرار تشمل من الناحية العلمية كل جوانب التنظيم الإداري وإن أي إجراء أو التفكير في اتخاذ قرار ناجح في العملية الإدارية يجب أن يركز على أسس وأساليب اتخاذ القرار وقد حظيت القرارات أهمية استثنائية في المجالات الإدارية لاسيما في تمكين المؤسسة لمواصلة أنشطتها الإدارية بكفاءة وفعالية ويجب أن يكون القرار مركزا وفاعلاً للوفاء بمتطلبات الواقع ومسايرة روح العصر وقد شجع ذلك على العمل لتحديد المرتكزات الفكرية وتمكين الإدارة للاستجابة للمتغيرات والنجاح في التعامل معها ويعتمد النجاح في العمل الإداري على مجموعة من المهارات وان أهم تلك المهارات هي عملية صنع القرار الإداري لما لها من دور في إنجاح العملية الإدارية وخصوصاً في المجالات العلمية كون هذا المجال يتعامل مع طبقة واعية تتأثر بالقرار ولا تتحمل الخطأ أو السهو في أغلب الأحيان وإن صنع القرار يعتبر قلب العمل الإداري وما لاشك فيه أن شخصية ومهارات التفكير والخلفية العلمية لصانع القرار لها دور كبير في صنعه.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أهمية الحلقة الرابطة بين متخذ القرار الإداري ومنفذه ودوره في نجاح عملية صنع القرار ومن هنا برزت أهمية القرارات الإدارية ودورها في تحقيق النمو

المنارة للاستشارات
www.mar

والتطور للمؤسسة العلمية في إطار السباق العلمي الكبير الذي يشهده المجتمعات الإنسانية التي تتطلب الرؤية العميقة والواضحة حيث أصبحت صنع القرارات الإدارية بمثابة الإدارة المعبرة عن مدى تحقيق النجاح والفشل في توجيه مختلف الجهود الإنسانية للوصول إلى الأهداف.

مشكلة البحث

من المعلوم أن صنع القرارات الإدارية الشريان النابض في عروق الهيكل التنظيمي وفروعه المختلفة لأية مؤسسة وبدونها تعجز عن الوصول إلى ابسط أهدافها، لذلك تكمن الأهمية البالغة لتلك العملية وانعكاساتها بطريقة وأخرى على تلك المؤسسات مما يتطلب العمل على إبرازها من خلال الوقوف على العوامل التي من شأنها إنجاح هذه العملية وأهميتها وقد استشعر الباحث من خلال عمله في الميدان الإداري التعليمي أهمية معرفة وجودة صنع القرار الإداري في الجامعة في إطار العملية التعليمية لارتباط ذلك بنجاح أو فشل العملية الأكاديمية والحيلولة دون صدور قرارات إدارية من شأنها إرباك القائمين عليها.

منهجية الباحث

استخدمنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي لملائمته لطبيعة المشكلة بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل بعض المواضيع التي تدخل في صلب القرارات الإدارية.

المبحث الأول:تعريف القرار الإداري والآثار التي يرتبها في ميدان العمل الوظيفي

يعد القرار أهم مظهر من مظاهر امتيازات السلطة التي تتمتع بها الإدارة والتي تستمدها من القانون العام، وبواسطته تستطيع إنشاء الحقوق أو فرض الالتزامات لكونها تمثل الصالح العام، ويعتبر القرار الإداري قائماً عند توافر أركانه الخمسة وهي الاختصاص والسبب والمحل والغاية والشكل، وفيما يتعلق بالآثار التي القرار الإداري في ميدان العمل الوظيفي وبالأخص تلك التي تؤثر في الأفراد بشكل مباشر فبعض القرارات الإدارية تكون ملزمة لهم والبعض الآخر قد لا تكون كذلك ولتسليط الضوء أكثر سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين نبين في المطلب الأول تعريف القرار الإداري والقرار الإداري العلمي ونخصص المطلب الثاني للحديث عن الآثار التي يرتبها القرار الإداري في ميدان العمل الوظيفي.

المطلب الأول:تعريف القرار الإداري والقرار الإداري العلمي

لقد خلت النصوص التشريعية من وضع تعريف للقرار الإداري مما فسح المجال لكل من الفقه والقضاء لإيجاد تعريف له وربما كان الدافع لعدم وضع تعريف للقرار الإداري من قبل المشرع لأن وضع تعريف له سيؤدي إلى الجمود وعدم مواكبة طبيعته التي تتميز

المنارة للاستشارات
www.mar

بالمرونة والتطور تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية لكل دولة، ونحاول بيان ذلك في ما يلي.

الفرع الأول:التعريف اللغوي للقرار الإداري

إن عبارة القرار الإداري لا يجد مقابل لغوي لها في كتب اللغة كون أن كل كلمة من هذه العبارة تدل على شيء معين لذا لابد من تحديد المعنى اللغوي لكل منهما فلا داعي للخوض في معرفة المعنى اللغوي لكلمة (الإداري) كون المقصود منها معلوم وواضح لأنها تنصرف إلى الأعمال التي تصدر من إدارة معينة فهي صفة مرتبطة بالإدارة فضلاً عن إن بعض المعاجم العربية خلت من بيان معنى عبارة (الإداري). أما(القرار) لغة فهي تعني (البقاء والاستقرار) فيقال قرَ بالمكان يقر قراراً أي استقر به[١] وقد قال تعالى (اللّه الذي جعل لكم الأرض قراراً والسماء بناءً)[٢]. وان استخدام القرار بمعنى الأمر قد ظهر حديثاً ولعل الاستناد في ذلك إن متخذ القرار يستقر رأيه على إصداره وبهذا الوصف يدل على الاستقرار[٣].

الفرع الثاني:التعريف الاصطلاحي للقرار الإداري

اختلف الفقه في وضع تعريف جامع ومانع للقرار الإداري وتبعاً لهذا الاختلاف ظهر تعريفات عديدة للقرار الإداري، فقد عرفه البعض بأنه (إفصاح جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بمقتضى مالها من سلطة عامة تقررها القوانين واللوائح، بقصد إنشاء أو تعديل أو إلغاء أحد المراكز القانونية متى ما كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً، وكان الهدف منه تحقيق مصلحة عامة)[٤]. ويرى جانب أخر من الفقه بأنه (عمل قانوني يصدر من جانب واحد وهو جانب الإدارة العامة وفي مجال وظائفها الإدارية على أساس استعمال سلطات القانون العام، مع ترتيب آثار قانونية معينة تتمثل في إنشاء وضع قانوني جديد أو تعديل أو إلغاء وضع قانوني قائم)[٥]. ومن جانبنا نرى أن التعريف الأشمل للقرار الإداري أنه (عمل قانوني صادر بالإرادة المنفردة للجهة الإدارية بقصد إحداث آثار قانونية إما بإنشاء حقوق أو ترتيب التزامات).

الفرع الثالث:تعريف القرار الإداري العلمي

فيما يتعلق بالقرار الإداري العلمي الذي هو محور دراستنا فمن الممكن تعريفها من خلال الصفة التي تلازمه على اعتبار أن القرار يكتسب صفته وتسميته بحسب الجهة التي يصدر منها مثل القرار القضائي في حال صدوره من جهة قضائية و القرار الإداري في حال صدوره من جهة إدارية أو يكتسبها من خلال الموضوع الذي يستهدفه أو يتناوله كالقرار السياسي والقرار العلمي وبما أننا حاولنا دراسة موضوعنا من الجانب الإداري العلمي فإننا سنحاول دمج هذين الوصفين في تسمية القرارات التي تصدر من الأقسام

المنارة للاستشارات
www.mar

العلمية فأطلقنا عليها القرار الإداري العلمي والذي يمكن تعريفه بأنه(إفصاح جهة إدارية علمية وبموجب إرادتها المنفردة وبمقتضى مالها من سلطة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات لترتيب أثار قانونية في المجالات العلمية بهدف تحقيق المصلحة العامة)

المطلب الثاني:الآثار التي يرتبها القرار الإداري في ميدان العمل الوظيفي

معلوم أن القرارات الإدارية عند صدورها من الجهات الإدارية ترتب آثاراً قانونياً، ففي ميدان العمل الوظيفة العامة فإن القرار ينقسم إلى قسمين من حيث إلزامها الأفراد ونفاذها في حقهم أو من حيث اقتصارها على الإدارة وفي هذا الشأن فإن هناك نوعين من القرارات الإدارية وهي القرارات الإدارية الملزمة للأفراد والقرارات الإدارية الملزمة للإدارة وسنتناول بيان كل نوع في فرع مستقل.

الفرع الأول: القرارات الإدارية الملزمة للأفراد

تندرج اغلب القرارات الإدارية تحت هذا النوع ، فإن القرارات الإدارية تكون نافذة في حق الأفراد ويكونون ملزمين بإتباعها ويجبرون على طاعتها قهرا إن لم يخضعوا لها باختيارهم وهذا هو الأصل فيما يتعلق بالقرارات الإدارية[٦].

وتظهر هذا النوع من القرارات في ميدان العمل الوظيفي وتوزيع الأعمال والمستويات بين الموظفين العموميين عن طريق المنشورات والتعليمات التي يصدرها الرؤساء الإداريون إلى مرؤوسيهم بقصد بيان كيفية تنفيذ القوانين والأنظمة والتعليمات، حيث إن هذه المنشورات والتعليمات توجه إلى الموظفين وليس إلى الأفراد العاديين خارج الإدارة الحكومية[٧].

الفرع الثاني: القرارات الإدارية الملزمة للإدارة

يقتصر الالتزام بالنسبة إلى هذا النوع من القرارات الإدارية على الإدارة ممثلة بالعاملين فيها وبذلك يكونون ملتزمون بطاعة تلك القرارات بما تتضمنه من أوامر ونواهي ويترتب جزاء تأديبي على كل من لا يتمثل لها لأن ذلك قد يؤدي إلى إعاقة تحقيق المصلحة العامة، وان هذا النوع من القرارات الإدارية لا تقصد بها الإدارة ترتيب آثار بالنسبة للأفراد العاديين وبالتالي فإنهم غير ملزمين بها ولا يحتج بها عليهم، ومن الأمثلة على هذا النوع من القرارات ما يأتي:

أولاً: الأوامر والتعليمات الدورية.

وهي الأوامر والتعليمات التي تصدرها الرؤساء في الإدارات المختلفة لمرؤوسيهم بقصد إيضاح أو تفسير القوانين أو بيان كيفية تنفيذها من قبل الموظفين، وهي بهذا الوصف موجهة إلى الجمهور وبذلك فإن الأفراد العاديين غير ملزمين بها، وكما تقتصر مهمتها

المنارة للاستشارات
www.mar

على مجرد تفسير أحكام القانون أو توضيحه ورسم طريقة تنفيذه، فهي بذلك ليست محلاً للطعن بالإلغاء لأنها لا تضيف جديداً للقانون، أما إذا أضافت هذه الأوامر قواعد قانونية جديدة إلى القوانين أو الأنظمة فتصبح قرارات إدارية وتكون بذلك مصدراً للشرعية وقابلةً للطعن فيها بدعوى الإلغاء[٨]، ومعنى ذلك لكي تكسب التعليمات والأوامر المصلحية صفة القرارات لا بد أن تتضمن قواعد قانونية جديدة، وهي أيضاً خاصة بفئة الموظفين العموميين ولا تلزم أفراد المجتمع الآخرين.

ثانياً: الإجراءات الداخلية.

قد تتخذ السلطات الإدارية أثناء أدائها لعملها إجراءات عديدة تقصد بها تسيير وتنظيم العمل بمرافقها المختلفة بأفضل وجه[٩]، وفي غير ما يتعلق بالتأديب وهي تصدر ذلك دون أن تستند الى نصوص قانونية أو أنظمة أو تعليمات معينة، وان الإجراءات التي تصدر من الجهات الإدارية لكي تعد قرارات إدارية و تقبل الطعن بالإلغاء لا بد أن تكون ذات تأثير بالنسبة للأفراد كأن تكون منشئة لمركز قانوني جديد أو معدلاً أو لاغياً لمركز قانوني قائم[١٠].

المبحث الثاني:دور أقسام الشؤون العلمية بالجامعات في صناعة القرار الإداري العلمي

تعتبر عملية صنع القرار نشاطاً إدارياً تنظيمياً قد يساهم فيه جهات عديدة في أغلب الأحيان، فهو نشاط إداري من حيث أنه من مسؤوليات المدير أو من يمتلك إصدار القرار، وفي نفس الوقت يعتبر نشاطاً تنظيمياً إذ يتشارك في الكثير من القرارات جهود أخرى، أي لا ينفرد صاحب القرار بصناعته وبذلك تكون ناتج جهود متعددة كمجالس الإدارة والقائمين على إدارة الأقسام التي تتشكل منها الجهة الإدارية، وبهذا نجد أن المساهمة من شأنها أن تؤدي إلى نتائج إيجابية كالارتفاع بجودة القرارات الإدارية من خلال الاستفادة من المشورة ويؤدي إلى إيجاد نوع من التقارب بين القادة والمرؤوسين مما يرفع من الروح المعنوية للمرؤوسين إضافةً إلى منحهم الثقة للاعتماد على قدراتهم مما يقلل من أعباء وظيفة التوجيه والمتابعة ويقلل من التفسيرات والمداولات، وفيما يتعلق بالمجال العلمي فإن أقسام الشؤون العلمية في الجامعات لها دور بارز في المساهمة بصناعة القرارات الإدارية العلمية التي تدخل ضمن الأهداف التي شكلت من اجلها كمركز إشعاع حضاري وفكري وعلمي وتقني في المجتمع يزدهر في رحابها العقل وتعلو فيه قدرة الإبداع والابتكار لصياغة الحياة[١١] وللحديث أكثر عن هذا الموضوع سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين نتناول في المطلب الأول الوسائل المعتمدة من قبل أقسام الشؤون العلمية للمساهمة في صناعة القرارات الإدارية العلمية، أما المطلب الثاني

المنارة للاستشارات
www.mar

فسنخصصه للحديث عن دور قسم الشؤون العلمية في صناعة القرارات الإدارية العلمية.

المطلب الأول:الوسائل المعتمدة من قبل أقسام الشؤون العلمية للمساهمة في صناعة القرارات الإدارية العلمية

من المعايير التي على أساسها يمكن تقييم مدى كفاءة الإدارة هي نوعية القرارات التي تتخذها وكيفية وضع تلك القرارات موضع التنفيذ ولابد من الإشارة إلى أن علماء الإدارة وخبرائها قد فرقوا بين صنع القرار واتخاذ القرار فصنع القرار هي عملية التفكير والتحليل والمفاضلة بين البدائل لتشكيل صيغة قرار معين في قضية محددة أما اتخاذ القرار فهي عملية اختيار بديل محدد وإعلانه على المعنيين وتوثيقه بصفة رسمية وشفافة[١٢] فعملية صنع القرار عملية رشيدة وليست بالاعتباطية لأنها تقوم على مبادئ وأسس علمية وعملية فلابد من اتخاذ الخطوات المدروسة والجدية قبل الخوض فيها لما قد يترتب على ذلك من إشكالات أثناء التطبيق على ارض الواقع وللحصول على قرارات صائبة ودقيقة تخدم المؤسسة في إبراز دورها بما يحقق أهدافها المنشودة هناك وسائل عديدة معتمدة من قبل الجامعات في صناعة القرار الإداري العلمي ونود هنا ومن خلال هذه الوسائل بيان دور الأقسام العلمية في صناعة القرار الإداري العلمي كقسم الشؤون العلمية مثلاً باعتبار أنها مسئولة عن تنفيذ خطوة من خطوات هذا القرار أو كله وباعتبارنا سلطنا الضوء على هذا القسم من خلال بحثنا وتحاول بيان ذلك من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول:المشاركة في صنع القرار من خلال اللجان

إن اعتبارات العمل الإداري في أغلب الأحيان تتطلب المناقشة والمشاركة للوصول إلى اتخاذ قرار صائب لا يسبب العراقيل والإشكالات للإدارة في المستقبل أو قد يتطلب الأمر أخذ أراء المختصين في مجال اختصاص معين كما أن التحولات الحديثة في عملية صنع القرار أو اتخاذه يتطلب التحول من المركزية الى اللامركزية من خلال إفساح المجال للمشاركة بصنع القرار خصوصاً مع الجهات التي تتولى تنفيذ تلك القرارات من لديهم الخبرة الكافية بحكم عملهم لذلك تلجأ الإدارات إلى تشكيل لجان لمناقشة وتحليل صناعة قرار معين[١٣]. وبالرغم من أن اتخاذ القرار بالاعتماد على اللجان تستغرق وقتاً طويلاً إلا أنها تؤدي بالنتيجة إلى اتخاذ قرارات ناجحة لا تنجم عنها مشاكل عند التطبيق العملي فتساهم الأقسام العلمية في الجامعات مساهمة فعالة من خلال المشاركة في صناعة القرارات الإدارية العلمية باعتبارها الجهة التي تتولى تنفيذها لاحقاً كالعضوية في لجان الإشراف على حسن سير الامتحانات في الكليات والعضوية في لجنة

المنارة للاستشارات
www.mar

الترشيح للإجازات الدراسية لمنتسبي الجامعة[١٤]، وغيرها من اللجان، فدور قسم الشؤون العلمية مثلاً يتمثل هنا من خلال عضوية اللجان ذات الصبغة العلمية ففي حال صدور أوامر جامعية بالأمور الداخلة ضمن عمل اللجنة التي كان للقسم عضوية فيها بذلك يكون القسم قد ساهم في صناعة قرار إداري علمي.

الفرع الثاني:المشاركة في صنع القرار من خلال المؤتمرات والندوات العلمية

من المعلوم أن المؤتمرات والندوات العلمية وغيرها من الأنشطة العلمية تعقد في أغلب الأحيان من أجل تسليط الضوء على المواضيع العلمية أو محاولة لإيجاد الحلول لمشاكل مطروحة من خلال طرح الأفكار ووجهات النظر للوصول إلى وضع الحلول اللازمة، لأن دراسة وتحليل وتحديد المشاكل ووضع الخطط قبل البدء بالإجراءات أمر ضروري وله دور جوهري على الطريقة التي يتم معالجته بها والتي على ضوئها يتم اتخاذ القرار المناسب لأن صنع القرار عملية حساسة فهي تمس الحاضر وتؤثر في المستقبل كما يؤدي الى تغيير المراكز. وتعتبر المؤتمرات والندوات العلمية من أهم وأنجح الوسائل للمشاركة في صناعة القرارات لأنها تتميز بالديمقراطية وتفسح المجال لحرية المناقشة، وأن القرار الذي يصدر من مجموعة من الأفراد أو بناءاً على أراء وطروحات عديدة تكون قرارات ناجحة وقد أيدت نتائج كثير من الدراسات ذلك[١٥]. فالأقسام العلمية تشارك في الكثير من القرارات التي تتخذ كنتيجة للمؤتمرات والندوات العلمية وغيرها من الأنشطة العلمية وخصوصاً الشؤون العلمية لأنها من تتولى إدارتها والمساهمة في صناعة الأوامر والقرارات العلمية التي تنبثق منها كاقتراح العمل بمنهج معين وبالتالي يتولى قسم الشؤون العلمية إصدار أمر جامعي باعتماد هذا المنهج بعد حصول الموافقات الرسمية وغيرها الكثير من المواضيع.

الفرع الثالث:وسائل أخرى

بما أن الأقسام تعتبر المستويات الوسطى في التقسيمات الإدارية لأنها تمثل حلقة الوصل بين مصدر القرار ومنفذه وغالباً ما يتمتع مدراء الأقسام بصفتين ويمارسون سلطتين هما السلطة الاستشارية والتي تعطي صاحبها الحق في إبداء الرأي عند القيام بأمر معين، وسلطة تنفيذية يمارسها في مجالات معينة، والملاحظ أن الرئيس الأعلى ولكسب الوقت يفوض أحد المرؤوسين للقيام بممارسة بعض السلطات عنه، وعملية التفويض هو توزيع للسلطة داخل المؤسسة الإدارية، وهو إجراء ناجح ويؤدي في أغلب الأحيان إلى ايجابيات عديدة كتنمية القدرات ورفع المعنويات وإنجاح الإدارة ومن الوسائل الأخرى لمشاركة الأقسام العلمية في صناعة القرار الإداري العلمي هو تخويل الرئيس الأعلى مدير القسم للقيام بإصدار بعض القرارات، وهنك طريقة أخرى وهي

المنارة للاستشارات
www.mar

المداولة مع الرئيس المباشر أو مصدر القرار وإيضاح الموقف الذي يسبق إصدار القرار ومراعاة عناصره كافة تمهيداً لإصدار قرار ناجح ضمن الصلاحيات الممنوحة إن هذه الوسائل التي سبق ذكرها تساهم كثيراً في تذليل صعوبات العمل وتترك أثراً ايجابياً ويمكن اللجوء إليها خصوصاً في القرارات اليومية المتكررة التي يعتاد القسم على إصدارها باستمرار. وهناك وسائل أخرى لا مجال لذكرها والتي من شأنها أن تسمح للأقسام العلمية ورؤسائها أن يمارسوا دورهم في صناعة القرارات الإدارية العلمية أو المشاركة الفاعلة في صناعتها.

المطلب الثاني: أقسام الشؤون العلمية وصناعة القرار الإداري العلمي

يساهم قسم الشؤون العلمية في إبراز الأنشطة العلمية للجامعة باعتباره البوابة إلى هذه النشاطات والمحفزة للكليات والأقسام الأكاديمية للعمل على نشر العلم والمعرفة بشتى الوسائل وإبراز دور الجامعة العلمي والثقافي في المجتمع. نحاول هنا تسليط الضوء على جانب مهم في عمل هذا القسم وهو دوره في صناعة القرار الإداري العلمي وتنفيذه باعتباره أحد أهم الكيانات العلمية في الجامعات العراقية وبحسب الهيكلية الإدارية لكل جامعة لأن الشؤون العلمية في بعض الجامعات العراقية بدرجة شعبة وفي جامعات أخرى كجامعة كركوك فهو قسم إيماناً من القائمين على الجامعة بأهميته ودوره الكبير في إبراز الأنشطة العلمية ولإظهار الجامعة بالمظهر اللائق كصرح علمي وثقافي. وسنبرز دور هذا القسم في صناعة القرارات الإدارية العلمية من خلال دراسة مدى هذا الدور في صناعة القرارات الأساسية وكذلك القرارات المتكررة أو اليومية وكالأتي:

أولاً: دور قسم الشؤون العلمية في صناعة القرارات الإدارية العلمية الأساسية.

إن القرارات الأساسية تتميز بصفة الاستمرارية ولأجل طويل نسبياً [١٦] هذا النوع من القرارات تتخذها الجامعة أو يتخذها صاحب القرار في الأمور المهمة وغالباً ما تكون من صلب عمل الجامعة ومن الأمثلة على هذا النوع من الأوامر والقرارات التي يساهم قسم الشؤون العلمية في صناعتها إصدار الأوامر الجامعية باستحداث كليات أو أقسام أو فروع علمية أو إلغائها.

ثانياً: دور قسم الشؤون العلمية في صناعة القرارات الإدارية المتكررة.

هذا النوع من القرارات يطلق عليها أيضاً بالقرارات الروتينية وتظهر في الأعمال المكتبية ولا تحتاج إلى جهد ذهني أو دراسة في أغلب الأحيان وتساهم الأقسام العلمية وقسم الشؤون العلمية في صناعة هذا النوع من القرارات بشكل كبير لأنها بطبيعتها تصدر عن القيادات الوسطى والدنيا ومثال على ذلك قرار تقييم موظفي القسم أو منح

المنارة للاستشارات
www.mar

التفرغ العلمي للعاملين في القسم من ذوي الشهادات العليا وقرار توزيع الأعمال وغيرها من القرارات ضمن الصلاحيات الممنوحة بموجب الأنظمة والتعليمات.

الخاتمة

الحمد لله الذي وفقنا جل شأنه في إتمام جمع وكتابة هذا البحث المتواضع وبعد الانتهاء من كتابته نرى أن من الضروري أن نحدد أهم النتائج التي توصلنا إليها والتوصيات التي نراها مناسبة للإسهام المتواضع في هذا الموضوع.

النتائج:

١. تبين لنا من خلال البحث بأن القرار الإداري العلمي هو إفصاح جهة إدارية علمية وبموجب إرادتها المنفردة وبمقتضى مالها من سلطة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات لترتيب أثار قانونية في المجالات العلمية بهدف تحقيق المصلحة العامة.

٢. لاحضنا من خلال البحث بأن الأقسام العلمية تساهم وبشكل كبير في صناعة القرارات الإدارية ذات الصلة بالمواضيع العلمية كونها حلقة الوصل بين مُصدر القرار ومُنفذه.

٣. هناك وسائل عديدة تستطيع من خلالها الأقسام العلمية وبالأخص أقسام الشؤون العلمية بالجامعات في صناعة القرارات الإدارية العلمية أو المشاركة في صناعتها عن طريق اللجان والمؤتمرات والندوات العلمية وغيرها.

٤. إن القرارات الإدارية العلمية الأساسية أو المتكررة تؤتي نتائج مرضية عند إشراك الكوادر الوسطية القائمة على إدارة الأقسام كقسم الشؤون العلمية.

التوصيات:

١. ضرورة النص في الأنظمة والتعليمات التي تصدر من الوزارة لتنظيم عمل الجامعات وأقسامها على منح الأقسام العاملة في الجامعة وخصوصاً العلمية منها كقسم الشؤون العلمية صلاحيات علمية تتناسب مع المهام الملقاة على عاتقها. إذ لاحظنا في الأمر الوزاري ذي العدد (م و/٢٧/٢٠٥٤) في ٢٠٠٥/١١/٢٨ والخاص بتوزيع الصلاحيات والتي جاءت استناداً إلى الفقرة (ج) من المادة (٥) من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ المعدل. النص على الصلاحيات الإدارية للأقسام ومدرائها في الجامعة دون النص على الصلاحيات العلمية للأقسام التي تمارس مهام علمية في الجامعات.

٢. ندعوا إلى تفعيل دور الأقسام العلمية وخصوصاً أقسام الشؤون العلمية في الجامعات العراقية من خلال إبراز دورها ومنحها الفرصة اللازمة للقيام بمهامها

المنارة للاستشارات
www.mar

في اتخاذ القرارات العلمية عن طريق التفويض والتخويل التي من شأنها تعزيز المجالات العلمية التي هي رسالة الجامعة.

٣. ضرورة إشراك أقسام الشؤون العلمية في اللجان والاجتماعات والمداولات التي تعقبها اتخاذ قرارات أو أوامر جامعية بالمواضيع العلمية التي تدخل ضمن مهامها لكي تكون هذا القرارات فاعلة وناجحة عند التطبيق الفعلي باعتبار أنها تتولى تنفيذها.

٤. أهمية تدريب مسئولي الشؤون العلمية وزجهم في الدورات التدريبية وورش العمل وإكسابهم الخبرات والمهارات اللازمة لصناعة القرارات الإدارية العلمية لأهمية وحساسية تلك القرارات.

المصادر

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

١. الشيخ محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار المعارف، ط ٧.

٢. د. احمد حافظ نجم، القانون الإداري، دار الفكر العربي، ط ١، ج ٢، ١٩٨٨.

٣. د. أسامة خيري، الجديد في القيادة الإدارية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.

٤. د. جواهر احمد قناديلي،اتخاذ القرارات في مؤسسات التعليم العام، كلية التربية ، جامعة ام القرى، ٢٠١٠.

٥. د. سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دار الفكر العربي، ط ٤، ١٩٧٤.

٦. د. سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دار الفكر العربي، ط ٦،١٩٩١.

٧. د. شاب توما منصور، القانون الإداري، دار الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ج ١ ،١٩٧٠-١٩٧١.

٨. د. عادل حسن، ود. علي شريف، ود. محمد فريد الصحن، تنظيم وإدارة الأعمال، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة طبع.

٩. د. عبد الغني عبدالله بسيوني، القانون الإداري، منشأة المعارف..١٩٩١

١٠. د. عبدالناصر عبدالله أبو سمهدانة، القرار الإداري في النظرية والتطبيق، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة،٢٠١٢،ط ١.

١١. د. عبدالعزيز خليفة، القرارات الإدارية، منشأة المعارف، ٢٠٠٧.

١٢. أ.م. فيصل يونس محمد، استراتيجيات اتخاذ القرارات الإدارية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد (٣٦)، ٢٠١٣.

١٣. د. ماجد راغب الحلو، القانون الإداري، دار الجامعة للنشر، ٢٠٠٤.

المنارة للاستشارات
www.mar

١٤. د. محمد فؤاد عبدالباسط، القانون الإداري ، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٦.
١٥. مصطفى فهمي أبو زيد، الوسيط في القانون الإداري، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٥.

ثالثاً: القوانين

١. قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ المعدل.

الهوامش:

١ - الشيخ محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار المعارف، ط ٧، ص ٥٢٨.
٢ - الآية (٩٤) من سورة غافر.
٣ - د. ماجد راغب الحلو، القانون الإداري، دار الجامعة للنشر، ٢٠٠٤، ص ٣٥٢.
٤ - د. احمد حافظ نجم، القانون الإداري، دار الفكر العربي، ط ١، ج ٢، ١٩٨٨، ص ٢٣.
٥ - د. محمد فؤاد عبدالباسط، القانون الإداري ، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٦، ص ٣٩٦، وأنظر د. شاب توما منصور، القانون الإداري، دار الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٩٧٠-١٩٧١، ج ١ ،ص ٣٩٢-٣٩٣.
٦ - د. سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، ١٩٩١، دار الفكر العربي، ط ٦، ص ٤٤٣.
٧ - د. عبدالغني عبدالله بسيوني، القانون الإداري، منشأة المعارف،١٩٩١، ص ٣٩٠ وما بعدها.
٨ - مصطفى فهمي أبو زيد، الوسيط في القانون الإداري، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٥، ص ٣٩. ود. عبدالناصر عبدالله أبو سمهدانة، القرار الإداري في النظرية والتطبيق، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة،٢٠١٢،ط ١، ص ١٠٥.
٩ - د. سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دار الفكر العربي، ط ٤، ١٩٧٤، ص ٤٤٥.
١٠ - د. عبدالعزيز خليفة، القرارات الإدارية، منشأة المعارف، ٢٠٠٧، ص ٢١٨ وما بعدها.
١١ - المادة (٩) من قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ المعدل.
١٢ - د. جواهر احمد قناديلي،اتخاذ القرارات في مؤسسات التعليم العام، كلية التربية ، جامعة ام القرى، ٢٠١٠، ص ٣ .
١٣ - د. أسامة خيري، الجديد في القيادة الإدارية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ٢٠٣.
١٤ - بموجب كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البحث والتطوير. ذي العدد (ب ت ٨٥٩٧/٥) في ٢٠١٦/١٢/٢٦ فإن مدير الشؤون العلمية يكون عضواً في اللجنة الفرعية في الجامعة والتي تتولى الترشيح للإجازات الدراسية لمنتسبي الجامعة وتدقيق بياناتهم.
١٥ - د. عادل حسن، ود. علي شريف، ود. محمد فريد الصحن،تنظيم وإدارة الأعمال، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة طبع،ص ٣٥٣.
١٦ - أ.م. فيصل يونس محمد، استراتيجيات اتخاذ القرارات الإدارية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد (٣٦)، ٢٠١٣، ص ٤٣.

المنارة للاستشارات
www.mar